

الحلقة (١٩)

وحديثنا في هذه الحلقة هو: عن أبي ذرّ الغفاري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(يقطع صلاة الرجل المسلم، إذا لم يكن بين يديه مثل مؤخرة الرحل، المرأة والحمار والكلب الأسود)** الحديث، وفيه **(الكلب الأسود شيطان)** أخرجه مسلم، وله عن أبي هريرة نحوه دون الكلب، ولأبي داود والنسائي عن ابن عباس نحوه دون آخره، وقيد المرأة بالحائض.

الحديث في أصله كما رأينا وسمعنا صحيح فقد أخرجه الإمام مسلم، وقول المؤلف في رواية أبي هريرة أنه في مسلم "دون الكلب" لعل ذلك والله أعلم أنه وهم منه رحمه الله، فإن الذي موجود في صحيح مسلم أنه بلفظ **"يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب"**.

أما تقييد المرأة بالحائض فرجح جمهور المحدثين أنها موقوفة على ابن عباس رضي الله عنهما ولم يصح رفعها.

فهذا من الحكم العام على الحديث، وبيان درجته فيما ذكر الحافظ ابن حجر في قوله: "وله عن أبي هريرة" إلى آخره، وأما ما قبل ذلك فهو في صحيح مسلم فلسنا بحاجة إلى بيان درجته.

من الألفاظ الواردة في النص:

قول النبي صلى الله عليه وسلم **"يقطع الصلاة"** فالذي يظهر والله أعلم أن **"يقطع"** هنا معناه يبطلها، من قولك قطعت الحبل، إذا فصلته عن بعضه، فالقطع هنا معناه البطلان والله أعلم، هذه اللفظة التي وردت ينبنى عليها حكم لعلنا أن نأتي إليه إن شاء الله تعالى.

الأحكام المستنبطة من هذا الحديث:

فدل الحديث على أن المصلي إذا لم يجعل له سترة لصلاته يكون أعلاها بقدر مؤخرة الرحل، وقد تقدم معنا بيان الرحل، وتقدم معنا مقدارها في حلقة سابقة، وأدناها كسهم واحد أو خط في الأرض أمامه، فإنه يفسد صلاته ويبطلها مرور واحد من هذه الثلاثة المذكورة المرأة والحمار والكلب الأسود، وجاء في بعض الروايات البهيم، ومعنى البهيم أي ذو اللون الأسود الذي لم يخالطه شيء، يعني أسود خالص ليس فيه شيء غير السواد، ولعل بعضهم قال لو وجد فيه علامة بيضاء فوق عينيه يعني بمثابة العينين فوق العينين لا يخرج عن كون ذلك، وبعضهم قال لعله هو المقصود، ولكن الحديث نص على الأسود وجاءت لفظة البهيم في بعض الروايات، فالبهيم هو معناه الأسود الخالص الذي ليس فيه لون غير السواد، فالمصلي إذا لم يضع سترة أمامه قُطعت صلاته بمرور واحد من هذه الثلاثة المذكورة، والقطع بهذه الثلاثة **فيه خلاف للعلماء هل كلها أو بعضها يقطع الصلاة؟ وكذلك لهم قول**

في القطع هنا هل هو البطلان أو نقصان الأجر؟

القول الأول: ذهب الأئمة الثلاثة أبو حنيفة ومالك والشافعي ورواية عن أحمد فيما عدا الكلب

الأسود أن المرور بين يدي المصلي من هذه الأشياء المذكورة أنه لا يبطل الصلاة ولو كان امرأة أو حماراً أو كلباً أسود كما قلنا، إلا الكلب الأسود عند الإمام أحمد له شأن آخر وظاهر المذهب خلاف هذا، لكن المرأة والحمار قول الإمام أحمد مع قول الأئمة الثلاثة أو رواية له مع قول الأئمة الثلاثة في أن ذلك لا يبطل الصلاة، وأن القطع المذكور في الحديث إنما هو نقصان الأجر، واستدلوا على ذلك بما رواه أبو داود من حديث أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **"لا يقطع الصلاة شيء وادرؤوا ما استطعتم"** وحملوا الحديث حديث أبي ذر الذي معنا حملوه على أن المراد نقص الأجر لا الإبطال.

وأيضاً استدلو بأن زينب بنت أبي سلمة مرت بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم فلم تقطع صلاته، هذا رواه الإمام أحمد وابن ماجه بإسناده.

واستدلوا أيضاً بما رواه الإمام أحمد وأبو داود عن الفضل بن عباس أنه قال: أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في بادية صحراء ليس بين يديه سترة وحمار لنا وكلبٌ يعبثان بين يديه فما بالي بذلك.

وأيضاً استدلو بمرور الشيطان أو كون الشيطان عرض للنبي صلى الله عليه وسلم في قبلته، وقال النووي: جمهور العلماء من السلف والخلف أنه لا يبطل الصلاة مرور شيء، ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم أحداً بإعادة الصلاة من أجل ذلك، وتأولوا أن المراد نقص الصلاة بشغل القلب بهذه الأشياء، هذا قول في هذه المسألة.

القول الثاني: ذهب الإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه أن المرأة والحمار أيضاً يقطعانها ويفسدانها.

القول الثالث: وهو قول الظاهرية أن الصلاة تقطع بالثلاث المرأة والحمار والكلب.

الإمام أحمد له قول كما تقدم مع الأئمة الثلاثة في أن المرأة والحمار لا يقطعان الصلاة، أما هنا فالقول الثاني عنه أن المرأة والحمار يقطعانها ويفسدانها، والظاهرية قولهم أن الثلاثة تقطع الصلاة ولو اعتبرناه قولاً ثالثاً لعل ذلك يكون أظهر، أن نقول القول الثالث للظاهرية أن الثلاثة تقطع الصلاة. وممن اختار قطع الصلاة بهذه الأشياء الثلاثة على خلاف مذهب الإمام أحمد في بعضها وعلى خلاف ما ذهب إليه الأئمة الثلاثة، شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وقالاً: قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب الأسود، ثبت ذلك من رواية أبي ذر وأبي هريرة وابن عباس وعبد الله بن مغفل رضي الله عنهم ثم قال بعد ذلك **والذي عارض هذا الحديث قسمان: صحيح غير صريح وصريح غير صحيح**، فلا يترك لمعارض هذا شأنه.

وكذلك ما نقل عن الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله تعالى قال تبطل الصلاة بمرور المرأة والحمار والكلب الأسود إذا كان إماماً أو منفرداً، في صلاة فرض أو نفل، هذا إذا كان المرور بين المصلي وسترته إن كان له سترة، أو بين يديه بقدر ثلاثة أذرع من قدمه، هذا الخلاف في هذه المسألة.

وبعض العلماء أخرج الحمار من هذه الثلاثة، وبعضهم أخرج المرأة أيضاً من هذه الثلاثة، ولا مانع أن نذكر ما الذي جعلهم يخرجون المرأة والحمار من هذه الثلاثة.

قالوا في المرأة أن عائشة رضي الله عنها لما قيل لها إن المرأة تقطع الصلاة فغضبت وقالت: شبهتمونا بالحمار والكلاب، لقد كنت أنام بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم معترضة وهو يصلي بالليل، وهذا الحديث أخرجه البخاري، قالوا ولو كانت تقطع صلاته ما استمر في صلاة، لكن هذا القول يُرد عليه بأنه ليس فيه دليل على ما نحن بصدده، لأن اعتراض عائشة رضي الله عنها بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي لا يسمى مروراً، والحديث إنما جاء في المرور، ولذلك لو كان أحد هذه الأشياء ثابتاً أمام المصلي ما أثر في صلاته ولا قطعها، المقصود المرور أن يمر من اليمين لليسار أو من اليسار لليمين، فاعتراض عائشة رضي الله عنها لا يسمى مروراً، وفرق بين المرور والاضطجاع، وبلا شك أن المرأة لو اضطجعت في قبلة المصلي بلا شك لا بد أن يكون محرماً، لو كان كذلك ما بطلت الصلاة، هذا إذا كانت نائمة أو معترضة، أما لو مرت يمناً أو يسرة فهنا تنقطع الصلاة.

أيضاً استدلوا على إخراج المرأة لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في بيت أم سلمة وهي إحدى أزواجه رضي الله عنهن أجمعين يقول فجاء عبد الله بن أبي سلمة ابنها من أبي سلمة قبل أن تتزوج بالنبي صلى الله عليه وسلم، أو عمر بن أبي سلمة يريد أن يتجاوز بين يدي الرسول صلى الله عليه وسلم فمنعه، فجاءت زينب وهي طفلة صغيرة فمنعها، ولم تمتنع وعبرت، فلما سلم النبي صلى الله عليه وسلم قال: هُنَّ أَغْلَبَ وَلَمْ يَسْتَأْنِفِ الصَّلَاةَ، وهنا قالوا أن عدم الاستئناف للصلاة أن ذلك دليل على صحتها، وبلا شك هذا دليل على صحة الصلاة، لكن يجب عن هذا الحديث وهذا الاستدلال

بجوابين:

الأول: أن هذا الحديث ضعيف، والضعيف لا تقوم به حجة، وخصوصاً عند المعارضة، ضعيف ومع ضعفه معارض بصحيح.

الثاني: أن البنت صغيرة، والرسول صلى الله عليه وسلم قال: المرأة، ولعل هنا نذكر تأويلاً، ما وجدت الحقيقة من ذكر هذا في قوله "قد تقدم في رواية الحديث وقيد المرأة بالحائض" فمن العلماء من رد هذه وقال هذه الحائض حيضتها ليست في يدها ولا رجلها، فاستنكر هذا ورده لكن أقول لو حملنا هذا على فرض ثبوته، لو حملناه أن المراد بالحائض هنا هي المكلفة البالغة كما في حديث (لا يقبل الله صلاة حائض إلا بنحو) فالحائض وقد تقدم معنا ذكره من قبل المراد به المكلفة، سواء كانت كلفت بالحيض أو بأي علامة من علامات البلوغ المذكورة، وإنما ذكر الحيض لأنه من خصائص النساء فقال الحائض، وإلا فالمراد به المكلفة، فما المانع أن نحمل هذا الحديث على فرض ثبوته على أن المراد بتقييد المرأة الحائض أنها المكلفة ولا تدخل فيها الصغيرة، وعلى هذا يكون التوافق بين هذا الحديث الذي هو قيد المرأة بالحائض، التوافق بينه وبين مرور زينب بنت أبي سلمة أمام النبي صلى الله عليه وسلم

وهو يصلي ولم يستأنف الصلاة، فإذا هي صغيرة والنبي صلى الله عليه وسلم قال المرأة، أو هُنا الحائض أي المكلفة، فإذا تخرج بذلك الصغيرة ولا تبطل الصلاة. هذا في نقد هذا الحديث، إذاً يرد عليه وعلى هذا الاستدلال بأن زينب كانت صغيرة طفلة والصغيرة لا تدخل في هذا لأن النبي صلى الله عليه وسلم بين أو في الحديث أن المرأة التي تبطل الصلاة وليست الصغيرة.

أما إخراج الحمار من هذه المسألة فخصصوه بحديث ابن عباس رضي الله عنهما حين جاء والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس بمنى، فمر بين يدي بعض الصف وهو راكب على حمار أتان، وأرسل الحمار ترتع ولم ينكر عليه أحد، وهذا حديث صحيح وقد تقدم معنا، قالوا إن هذا الحديث ناسخ لحديث عبد الله بن مغفل وأبي هريرة رضي الله عنه، قالوا لأنه في آخر حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا يجاب عنه **أولاً**: التخصص هنا أو دعوى النسخ غير كامل الشروط، لأنه لم يكن هذا الفعل في آخر لحظة من حياة النبي صلى الله عليه وسلم، أي فعل ابن عباس مع صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بأصحابه عندما مر من أمام الصف، إذ من الجائز أن يكون حديث أبي هريرة وحديث عبد الله بن مغفل رضي الله عنهما وحديث أبي ذر رضي الله عنه بعد حجة الوداع، ومن شروط النسخ أن نعلم تأخر النسخ، ونعم من يقول بالنسخ لابد أن يعرف تواريخ المتن، فيعرف المتقدم من المتأخر، وإذا لم يتبين فدعوى النسخ لا تتم.

ثانياً: أن ابن عباس رضي الله عنهما لم يقل إنه مر بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما قال: بين يدي بعض الصف، ونحن نقول بموجب ذلك أن المأموم لا يقطع صلاته شيء لا الكلب ولا غيره لأن ستر الإمام ستره له، فعلى هذا يكون الاستدلال بهذا على النسخ لا يستقيم، لأنه لا بد من معرفة التاريخ والتاريخ هنا غير منضبط، لذلك دعوى النسخ مردودة.

نخرج إذاً من هذا الخلاف على أن الحديث نص على هذه الثلاث المرأة والحمار والكلب الأسود، ومُعارضه كما قال ابن القيم رحمه الله تعالى إما صريح غير صحيح أو صحيح غير صريح، فلا يمكن أن يترك هذا النص الصريح الصحيح لمعارض لا يكون بهذه الصفة لا يكون صحيحاً صريحاً، فيكون القول ببطلان صلاة المصلي إذا مر بينه وبين سترته أحد هذه الأشياء أنه هو القول الراجح، فإن لم يكن له ستره فمقدار سجوده، من موطن قدمه إلى مكان سجوده، وكما حدده الشافعية والحنابلة بثلاثة أذرع في الغالب، وهو في الغالب على هذا النحو، هذا الذي يترجح في هذه المسألة والله أعلم أن هذه الثلاثة تقطع الصلاة أي تبطلها، ولعل ما خالف هذا من حديث أبي سعيد **أن الصلاة لا يقطعها شيء** فيما غير هذه الثلاثة، أما هذه الثلاثة فمخصوصة بالذكر، وأما غير هذه الثلاثة فهو يدخل تحت عموم حديث لا يقطعها شيء، فعمل هناك نحمله على نقصان الأجر، وأما في هذا الحديث فيحمل على البطلان والله أعلم.

أحكام هذا الحديث أو فوائده:

الحكمة في قطع هذه الأشياء الثلاثة لصلاة الرجل، المرأة والحمار والكلب الأسود؟

ما الحكمة في قطع هذه الأشياء ما وجه التوافق بينه؟ هل بينها توافق أم أن الأمر يختلف من بعضها لبعض؟

المرأة قالوا في الحكمة من كونها تقطع صلاة المصلي إذا مرت بينه وبين سترته، أو لم يكن له سترة ومرت بينه وبين مكان سجوده، قالوا: لأن المرأة موضع فتنة، وانشغال قلب بما يتنافى مع مكانة الصلاة ومقامها، ولذا جاء في صحيح مسلم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **(إن المرأة إذا أقبلت؛ أقبلت في صورة شيطان، فإذا رأى أحدكم امرأة فأعجبته فليأت أهله فإن معها مثل الذي معها)** فهنا النبي صلى الله عليه وسلم بيّن الصورة بأنها تأتي في صورة شيطان ففيها من الإلهاء والانشغال أو إشغال القلب عما هو في الطاعة والعبادة، فيتبين من هذا أن المرأة عندما قرنت بهذين الحيوانين، ليس لتنجس المرأة وليس لخستها، ليس الأمر كذلك، وإنما لمعنى آخر، ربما المرأة ترغب بهذا الأمر ترغب في أن تكون فاتنة بجمالها وحسنها وبهيئتها وزيتها وما إلى ذلك، فإذا ليس لحسة المرأة ولا لنجاستها كونها تقطع الصلاة، إنما هو لآخر لما فيها من الجاذبية وميل القلوب إليها وهذا منافٍ للعبادة، لهذا **لو مرت المرأة من أمام المرأة وهي تصلي، امرأة مرت من أمامها هل تقطع صلاتها؟ الجواب لا**، لا تقطع الصلاة بمعنى البطلان، إنما يحصل لها مثل ما يحصل فيما لو مر الرجل أمام الرجل بينه وبين سترته، أو مكان سجوده، ينقص الأجر ولكن لا تبطل الصلاة، فصلاته تكون صحيحة على هذا والله أعلم.

أما الحمار فلعل له صلة بالشياطين، وأن الشياطين ترغب بقربه وتأتي أمكنته، ولذا جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا سمعتم نهاق الحمير فتعوذوا بالله من الشيطان فإنها رأت شيطاناً) وللحمار صوت منكر، قال تعالى: "إن أنكر الأصوات لصوت الحمير" فالمصلي معرض لنهيقه المنكر، وكذلك لقرب الشياطين منه لكونها تألف الحمير وتقرب منها كما اتضح لنا من الحديث المتقدم.

أما الحكمة كون الكلب والأسود أنه يقطع صلاة المصلي فقد جاء التصريح بذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم عندما سئل ما بال الأسود من الأحمر والأبيض قال: **"إنه شيطان"** فذكر النبي صلى الله عليه وسلم أنه شيطان، وهنا ذكر الشيطان هل هو من شياطين الجن أو من شياطين الكلاب؟ الذي يظهر والله أعلم أنه من شياطين الكلاب، والشياطين ليست مقتصرة على الجن ولذلك جاء في كتاب الله **{ شَيَاطِينُ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ }** إذاً في الإنس شياطين وفي الجن شياطين، كذلك في الدواب شياطين، فإذاً لعله والله أعلم هو بهذا، وإن كان يقال إن هذا الكلب أو الشيطان جاء في صورة هذا الكلب، الشيطان جاء بصورة هذا الكلب، والشيطان قد يتمثل بالكلب، والله سبحانه وتعالى جعل للجن مقدرة على التمثيل بغيرها من المخلوقات، ولكن الذي يظهر والله أعلم أنه من شياطين الكلاب

وليس من شياطين الجن هذا الذي يظهر والله أعلم، لذلك جاء وصفه بالبهيم أي الأسود الذي ليس فيه علامة غير السواد.

فهذه الحكمة التي ذكر العلماء أنها من أجلها تقطع الصلاة أو يقطع الصلاة مرور هذه الأشياء، سواء كانت المرأة أو الحمار أو الكلب الأسود.

فمن الأحكام المستنبطة من هذا الحديث مع غيره مما تقدم: استحباب وضع السترة أمام المصلي لتقي صلاته من النقص أو من البطلان، فهي حصانة للصلاة، وسور لها من آفات نقصها وفسادها، وتقدم معنا بأن اتخاذ السترة ليس واجباً بل هو سنة على القول الصحيح والراجح، وإن صلى بغير سترة صحت صلاته ولكن يكون بذلك قد فرط فيما لو مر من أمامه أحد.

ثم اتخاذ السترة هل تكون تتخذ السترة سواء يعتقد مرور أحد أو لا يعتقد؟

نقول الأصح في ذلك أن تتخذ السترة وإن كان يعتقد أن لا يمر أحداً أو يمر حيوان، فيتخذ السترة ويصلي إلى سترة، فإن كان إلى جدار صلى إلى جدار أو ما يكون في مثابة الجدار، أو إلى شيء مرتفع، أو يجعله هو ما يستطيع أن يجعله كما جاء في الحديث كمؤخرة الرجل، أو بسهم أو عصى أو يخط خطأ إذا كان في أرض رمل أو فيها تراب فيخط خطأ لذلك، ويكون بذلك قد صان صلاته من البطلان ويكون قد منع الرحمة التي في تلقاء وجهه وهو في صلاته من أن تزاح، لأن المصلي إذا وقف في الصلاة كانت الرحمة في قبال وجهه وهو في صلاته، فوضع هذه السترة يمنع المزاحمة لهذه الرحمة فيكون أدعى لقبول صلاته وأدعى لعظم أجرها، وبلا شك المصلي أنه حريص على صلاته وينبغي أن يحرص على صلاته فلا يتساهل فيها أو يفتح ثغرة لنقص أجرها أو بطلانها على القولين المتقدمين.